

متلازمة الربيع الاقتصادي النفطي والفساد وانعكاساتها على فعالية الإصلاح الاقتصادي : العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة حالة

<https://doi.org/10.17656/jlps.10363>

ا. د. حسين احمد دخيل السرحان

مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

husein.ahmed@uokerbala.edu.iq

مستخلص

في الاقتصادات الأقل نموا والتي تعتمد على ريع الموارد الطبيعية في تمويل نفقاتها العامة وبرامجها الانمائية وسياساتها الاقتصادية، تتصف سياسات الانفاق العام بعدم الانضباط او التراخي نظرا للوفرة المالية، وفي ظل غياب قواعد الكفاءة الاقتصادية والتخطيط والمحاسبة والمساءلة، تتولد ثغرات الفساد التي تعرقل السياسات التنموية المستهدفة، وتكون مثبطة لخطط وسياسات الإصلاح الاقتصادي، فضلا عن الإصلاح السياسي، وبالتالي تطول مرحلة الاختلالات والتشوّهات الاقتصادية.

هذه الورقة تتناول إشكالية الربيع الاقتصادي النفطي في علاقته بالفساد الاقتصادي وانعكاس ذلك على فعالية الإصلاحات الاقتصادية، في ظل تنامي الدور العالمي لمحاربة الفساد والحوكمة، وفي الحالة العراقية حيث الاختلال الهيكلي في الاقتصاد، لازالت تشير البيانات الى عدم تنوع المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من الخطط الاقتصادية والاعتمادات المالية الضخمة التي خصصت لبرامج الإصلاحات خلال المرحلة ما بعد ٢٠٠٣. وأمام هذا الواقع، كيف يمكن ان يقترن الفساد بالربيع الاقتصادي النفطي في الحالة العراقية وما هي انعكاسات ذلك على سياسات الإصلاح الاقتصادي؟ إن اقتران الإصلاحات الاقتصادية بالربيع النفطي، قد ولد بعض مؤشرات الفساد الاقتصادي واتسعت ظاهرة عدم الشفافية في مجالات شتى داخليا وخارجيا، وأثرت سلبا على سياسات الإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلال في الاقتصاد. وبالرغم من ذلك، لا يمكن اعمام هذه الفرضية على كل بلدان الربيع النفطي، وبالتالي لا يمكن التأكيد ان الربيع النفطي يدعم الفساد وانعدام الشفافية في جميع بلدان الربيع النفطي، كما ان الفساد وانعدام الشفافية في تلك البلدان ليس في مستوى واحد ولا في أطر واحدة ومسببات واحدة. وهذه الاشكالية نسعى الى توضيحها في هذه الورقة.

الكلمات المفتاحية: العراق، الاقتصاد، الاختلالات الهيكلية، الربيع النفطي، الإصلاح الاقتصادي، الفساد.

The syndrome of oil rentierism and corruption and its repercussions on the effectiveness of economic reform: Iraq after 2003, a case study.

Prof. Dr. Hussein Ahmed Dakhil Al-Sarhan

Center for Strategic Studies, University of Karbala

Abstract

In less developed economies, which rely on natural resource rents to finance their public expenditures, development programs, and economic policies, public spending policies are characterized by a lack of discipline or laxity due to financial abundance. In the absence of economic efficiency, planning, accounting, and accountability, loopholes for corruption

emerge, hindering targeted development policies and discouraging economic reform plans and policies, as well as political reform. Consequently, the period of economic imbalances and distortions is prolonged.

This paper addresses the problem of oil rents in relation to economic corruption and their impact on the effectiveness of economic reforms, in light of the growing global role in combating corruption and promoting good governance. In the Iraqi case, where there is a structural imbalance in the economy, data still indicates a lack of diversification in the contribution to GDP, despite the economic plans and massive financial allocations earmarked for reform programs in the post-2003 period. Given this reality, how can corruption be linked to oil rents in the Iraqi context? And what are the implications of this for economic reform policies? The link between economic reforms and oil revenues has generated some indicators of economic corruption and exacerbated the phenomenon of lack of transparency in various sectors, both domestically and internationally. This has negatively impacted economic reform policies and efforts to correct imbalances in the economy.

However, this hypothesis cannot be generalized to all oil-rentier countries. Therefore, it cannot be asserted that oil revenues support corruption and a lack of transparency in all oil-rentier states. Furthermore, corruption and a lack of transparency in these countries are not uniform in scale, nor do they stem from the same frameworks or have the same causes. This paper aims to clarify this issue.

Keywords: Iraq, economy, structural imbalances, oil revenues, economic reform, corruption.

سیستمی درزی نابووری نهوت و گهندهلی و کاریگه‌ریه‌کانی له‌سه‌ر کاریگه‌ری چاکسازی نابووری: عیراق له‌ دواي

سالی ٢٠٠٣ - لی‌کۆلینه‌وه‌یه‌کی که‌یس

پ.ی.د.حوسین احمد ده‌خیل السرحان

سه‌نته‌ری تو‌یژینه‌وه‌ی ستراتیژی - زانکۆی که‌به‌لا

پوخته

له‌ نابووریه‌ که‌م پیتشکه‌وتوو‌ه‌کاندا، که‌ پشت به‌ کری‌خۆری سه‌رچاوه‌ سروشتیه‌کان ده‌به‌ستن بۆ دابینکردنی دارایی خه‌رجیه‌ گشتیه‌کانیان، به‌ برنامه‌کانی گه‌شه‌پیدان و سیاسته‌ نابووریه‌کانیان و سیاسته‌کانی خه‌رجکردنی گشتیان، به‌ نه‌بوونی دیسیپلین یان لاوازی زۆری داراییه‌وه‌ ده‌ناسرینه‌وه‌. له‌ غیای کارایی نابووری و پلاندانان و لاوازی لئیرسینه‌وه‌، که‌لینه‌کانی گهنده‌لی سه‌ره‌ه‌ده‌ن و ریگری له‌ سیاستی گه‌شه‌پیدانی ئامانجدار و سیاسته‌کانی چاکسازی نابووری و هه‌روه‌ها چاکسازی سیاسی ده‌که‌ن. به‌ره‌نجام، ماوه‌ی ناهاوسه‌نگی و شێواندنی نابووری درێژ ده‌بیته‌وه‌.

ئهم تو‌یژینه‌وه‌یه‌ باس له‌ کیشه‌ی کری‌خۆری نهوت ده‌کات له‌ پێوه‌ندی له‌گه‌ل گهنده‌لی نابووری و کاریگه‌ریه‌کانیان له‌سه‌ر چاکسازیه‌ نابووریه‌کان، له‌ ژیر رۆشنایی په‌ره‌سه‌ندنی رۆلی جیهانی له‌ به‌ره‌نگاربوونه‌وه‌ی گهنده‌لی و پیتشخستی حوکمرانی باش. له‌ که‌یسی عیراقدا، که‌ ناهاوسه‌نگی پیکهاتیه‌ی له‌ نابووریدا هه‌یه‌، داتا‌کان هه‌شتا ئامازهن بۆ نه‌بوونی هه‌مه‌چه‌شنی له‌ به‌شداریکردن له‌ به‌ره‌می ناوخوا‌یی، سه‌ره‌رای پلانه‌ نابووریه‌کان و ته‌رخانکردنی دارایی به‌رفراوان که‌ بۆ به‌نامه‌کانی چاکسازی له‌ قوناغی دواي ٢٠٠٣دا ته‌رخانکراون. به‌ له‌به‌رچاوه‌گرتتی ئهم واقیعه‌، چۆن ده‌کریت گهنده‌لی له‌ چوارچێوه‌ی

اشكالية البحث: التدايعات الناتجة عن الربيع النفطي لا تقتصر على الفساد فحسب، بل تتضح ايضا في بناء المؤسسات وادائها، ويكون له انعكاس على بنية الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما ان الفساد لا يمكن ان ينتج فقط عن الربيع النفطي وضمانة الحصول عليه، بل هناك عوامل اخرى تساهم في تعزيز الفساد منها سياسية وامنية وتنظيمية وقانونية وهذا يتضح بشكل جلي في الحالة العراقية. لكن قدر تعلق الامر بموضوع البحث تم تحييد هذه العوامل للتركيز بشكل ادق على الفساد كنتيجة للربيع النفطي وكيف ينعكس على اجراء الاصلاحات الاقتصادية؟

منهجية البحث :اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي عبر التأصيل النظري لبعض الظواهر الاقتصادية والمفاهيم كالربيع الاقتصادي والربيع الاقتصادي النفطي والفساد ، ثم تحليل ارتباط الربيع الاقتصادي النفطي بالفساد وانعكاس تلك العلاقة على فعالية الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث: اشتمل البحث على مبحثين: الاول خُصص لمناقشة الربيع الاقتصادي النفطي بعد توضيح مفاهيم الربيع الاقتصادي، وانواعه، والدولة الريعية. فيما خُصص الثاني لمناقشة الفساد والربيع النفطي في العراق وتأثيرهما على الاصلاحات الاقتصادية. فضلا عن مقدمة وخاتمة وتوصيات.

المبحث الاول : الربيع الاقتصادي النفطي

شهد مفهوم الربيع تطورا عبر المدارس والطروحات الاقتصادية بدءا من ادم سميث، واصبح يُنظر له وفقا لتطور الفكر الاقتصادي والممارسات الاقتصادية حتى ظهر توسع المفهوم ليشمل الربيع الاقتصادي. وبعد اكتشاف النفط ومساهمته الكبيرة في الإيرادات العامة للدول والنتائج المحلي الاجمالي، ظهر ما يعرف بالربيع الاقتصادي النفطي. وهنا نحاول ان نفهم ماهية الربيع الاقتصادي والربيع الاقتصادي النفطي وطبيعته في العراق انموذج الدراسة.

المطلب الاول: ماهية الربيع الاقتصادي النفطي

١/ مفهوم الربيع الاقتصادي : منذ منتصف القرن التاسع عشر ويعد ادم سميث اول من استخدم مصطلح الربيع بوصفه احد اشكال المردود المالي في كتابه ثروة الامم. استخدم خبراء الاقتصاد السياسي مصطلح الربيع للإشارة إلى الدخول التي تشبه إيجارات الأراضي، بمعنى أنها تكافئ السيطرة على الأصول النادرة أو المحتكرة باستمرار، بدلاً من المساهمة. وقد تغلغل مفهوم الربيع هذا في الخطاب السياسي في بريطانيا والولايات المتحدة عند مطلع القرن الماضي. ويشهد مفهوم الربيع القائم على الندرة ارتفاعاً مرة أخرى اليوم، وخاصة بين أولئك المعنيين بعودة "رأسمالية الربيع" والممارسات الجديدة لـ"الريعية".

يُفهم الربيع في الثقافة الاقتصادية العامة على انه العائد المرتبط بملك الاراضي والعقارات. وهذا ما طرحه ديفيد ريكاردو الذي اقتصر على ان الربيع هو الربيع الزراعي والعقاري، وتناوله بالمعنى الفرقي اذ يرى بان الربيع يعود الى اختلاف خصوبة الارض ويجب ان يتم تغطية تكاليف الانتاج في الاراضي الاقل خصوبة. ووفقا لذلك يُعرف الربيع بأنه الفائض المتبقي بعد استيفاء جميع تكاليف الانتاج ويدفع الى مالك الارض مقابل استخدام الموارد الطبيعية، اي ان الربيع يعد اساسا مكافأة الطبيعة لملكية الموارد، وهو موجود في جميع الاقتصادات وبدرجات متفاوتة.^١

^١ نقلا عن: سلام كاظم شاني، دور الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية (تجارب دول مختارة)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٧، ص ٦١.

وبدأت أولى محاولات تنضيج المفهوم مع المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد ، اذ ساهمت وبإسهاب كبير في توضيح المفهوم. اذ اعطى " الفرد مارشال" معنى لمفهوم الربح اكثر شمولاً في عائد الاراضي ليصبح الربح الاقتصادي بدلا من الربح، وبذلك اصبح الربح يدخل في كل عوائد عناصر الانتاج وفي كل القطاعات طالما انه يمثل فرق غير مبرر بين التكلفة والسعر. ^١ وقد يقترن عائد عناصر الانتاج بالاجهد، والممارسات السعرية قد تتضمن جوهر الربح، فالفروقات الكبيرة بين الاسعار والتكاليف الحدية في الاحتكار واحتكار القلة قد يؤكد مضمون الربح.

ووفقا للنظرية الاقتصادية، يعد الربح دخل مضمون لمدة طويلة من الزمن، كما يعد بأنه الدخل المتأتي من عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل.

وتمكن علماء الاقتصاد بعد المدرسة الكلاسيكية من توسيع المفهوم ليشمل الربح العقاري بصورة عامة سواء كان مصدره الاراضي الزراعية او الاراضي المتضمنة الموارد الطبيعية . فعند كارل ماركس فالربح جزء من فائض القيمة، مرتبط بالملكية العقارية، ^٢ كما اتفق مع النيوكلاسيك، في ان الربح التفاضلي هو نتاج الممارسات السعرية للمحتكر، وكلما ارتفعت مستويات الاسعار وانخفضت التكاليف زاد الربح التفاضلي. ^٣

وبذلك يُعرف الربح الاقتصادي بأنه النمط الاقتصادي الذي يعتمد من خلاله اقتصاد البلد على مصدر اساسي واحد للدخل، وان هذا المصدر دائما ما يكون متأتياً من الطبيعة ولا يحتاج الى آليات انتاج معقدة سواء كانت فكرية او مادية. وفي نفس الوقت تستحوذ الدولة على هذا المصدر وتحكّم مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه. ^٤ وهو نظام اقتصادي استثنائي لا يدوم طويلا، لأنه مرتبط بالموارد الطبيعية التي من المحتمل ان تنفذ، ولأنه لا يعتمد على رأس المال البشري القادر على الابتكار ، وبذلك فإن الاقتصاد الريعي يجعل الدولة محتكرة للموارد الطبيعية.

اقتصاديا يمكن تعريف الربح الاقتصادي هو الفارق بين السعر السوقي لسعلة او عامل انتاج وكلفة الفرصة، بمعنى انه الموقع الاستراتيجي في الاسواق الذي يتمتع به بعض مالكي السلع يمكنهم من فرض سعر البيع الذي يريدونه فوق كلفة الفرصة لما يقدمونه. ^٥

٢/ انواع الربح الاقتصادي

^١ انظر ايضا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات/ الشعبة الإحصائية، دراسات في الأساليب، معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، السلسلة ولو، العدد ٦٧، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧، ص. ٥٣:

<https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9-0>

^٢ حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٢.

^٣ Beth Stratford, Rival definitions of economic rent: historical origins and normative implications, Routledge Taylor & Francis Group, NEW POLITICAL ECONOMY, VOL.28, NO. P.354. <https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.1080/13563467.2022.2109612?needAccess=true>

^٤ محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي "المفهوم والاشكالية"، الحوار المتمدن، العدد ٣٦٣٧، ٢٠١٢: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122>

^٥ لبل فطيمة ونور الدين حامد، استراتيجيات ادارة الربح النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الربعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠١٥، ص ٥٨٨: <https://asjp.cerist.dz/en/article/77285>

وفقا لمصدر توليد الربح، يمكن تقسيم الربح الاقتصادي الى نوعين رئيسيين:

أ/ الربح الاقتصادي الخارجي: ويتضمن هذا النوع من الربح، ربح النفط والغاز وبيع المعادن، اذ ان هناك فرق كبير بين تكلفة الاستخراج وسعر البيع لهذه الانواع من الربح. كما يشمل الربح الخارجي، ربح الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية وبيع السياحة وتحويلات المغتربين والعاملين في الخارج، فضلا عن المساعدات الخارجية. ويصنف هذا النوع بانه خارجي، طبقا لمصدر الحصول على الدخل، وهذا يعتمد بشكل اساس على الظروف الخارجية (خاصة ربح النفط والغاز).

ب/ الربح الاقتصادي الداخلي: يتأتى هذا النوع من الربح من المصادر الداخلية والمتمثلة بربح السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة. كما يعد ربح المضاربات المالية والعقارية ضمن اشكال الربح الداخلي، اذ ان العمل ضمن هذه الانشطة غالبا ما يهدف الى تحقيق الربح السريع دون بذل جهود كبيرة.

٣/ الدولة الربعية: انتشر مفهوم الدولة الربعية على نطاق واسع في سبعينيات القرن الماضي، عقب "ثورة" أسعار النفط. وارتبط المفهوم، حصريا تقريبا، بالدول المصدرة للنفط ذات عدد السكان الضئيل والطاقة الامتصاصية المحدودة للاستثمارات، بالمقارنة مع العوائد المالية الضخمة التي تحققت لها. ولقد تم التركيز بشكل خاص على التبعيات الاقتصادية والاجتماعية/الحاكمية السلبية لتدفق الربح الى تلك الدول. وتتمثل التبعات الاقتصادية بما بات يعرف باسم "لعنة الموارد (Resource Curse)"، أي أثر تدفق الربح على إحباط نمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد وعلى توسع قطاعات الخدمات، بشكل مشابه لما يفعله "المرض الهولندي".

ينصرف مفهوم الدولة الربعية الى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الوطني الرئيسية ولا سيما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته وبغض النظر عن القدرات الانتاجية لمصدر الربح.^١ ومن اجل وصف دولة معينة انها دولة ربعية فهو يشير حتما الى وجود اقتصاد رباعي واهم صفاته ان الربح يكون مصدر رئيس للدخل القومي والمسيطر على الايرادات العامة للدولة. واذا كان الربح الداخلي يمثل حالة نقل المدفوعات المحلية، فأن العوامل التي تحدد حجم الربح الخارجي تعد عوامل خارجية، وان الاعتماد على هذا النوع من الربح يدل على ضعف بنية الانتاج المحلي في القطاعات الاخرى وتضاؤل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاع المولد للربح كأن يكون النفط او غيره. وبعبارة اخرى، الدولة الربعية هي التي تكون نسبة الإيرادات الربعية في موازنتها العامة، النسبة الأكبر وتوجه هذه الإيرادات إلى الإنفاق الاستهلاكي أو الترفيهي وتتحكم الدولة بتوزيع هذه الإيرادات.

كما ان الدولة الربعية تتميز بمساهمة مجموعة قليلة من الافراد في توليد الربح، ويتم توزيع ذلك الربح على العدد الاغلب من افراد المجتمع. بمعنى اخر، يوجد عدد قليل يقوم بتوليد الربح (الايرادات المالية للدولة) فيما يعمل الباقي على استغلال هذه الثروة. وبذلك تكمن قوة الدولة الربعية سياسيا واقتصاديا من امكانيتها على استخلاص الربح خارجيا واعادة توزيع ايراداتها في الداخل.^٢ ولهذا واضح ان دول الربح الاقتصادي النفطي كالعراق وغيرها من الدول المصدرة تركز نفقاتها الاستثمارية على

^١ د. مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق: الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص٣٦.

^٢ نقلا عن: سلام كاظم شاني، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

القطاع المولد للريع (القطاع النفطي)، كما ان دورها في المعادلات الاقليمية والدولية سياسيا وجيوسياسيا واقتصاديا تبنى على اساس توسيع قدراتها في تعظيم انتاج القطاع المولد للريع (القطاع النفطي).

يمكن القول ان الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي تشكل نسبة إيراداته الربعية النسبة الأكبر من الناتج القومي الإجمالي وغالبا ما تتجاوز النسبة أكثر من ٥٠ % من حجم الناتج القومي الإجمالي. وفي الوقت نفسه، فإن تلازم دولة نفطية- دولة ريعية، قد يكون في حالات عديدة مظللا فليس كل دولة منتجة للموارد الطبيعية بصورة أساسية تكون دولة ريعية.^١ ولكي تكون كذلك يجب أن تشكل مداخيلها من صادرات المواد الخام نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الأجنبية، وأن تكون نسبة كبيرة من مكونات ناتجها المحلي الإجمالي مصدره صادرات المواد الخام (النفط).

٤/ مفهوم الريع النفطي : يمثل الريع النفطي ابرز اشكال الريع الطبيعي المتمثل بصافي الفائض الذي يمكن الحصول عليه مقابل استعمال الارض (المورد الطبيعي) كعامل انتاجي. وسمح التطور التكنولوجي والعلمي باستغلال الارض وتوليد الريع (منتجات زراعية وموارد طبيعية) ويعد النفط الخام اهم الموارد الطبيعية واكثرها شيوعا، لذا اصبح الريع النفطي هو المردود المادي المتأتي من عوائد النفط الخام (كمورد طبيعي غير مرتبط بصنع الانسان).^٢ أو هو الفرق بين السعر السوقي للسلعة أو عوامل إنتاجها وكلفة الفرصة البديلة.^٣

وينظر للريع النفطي بأنه العائد المستحصل عليه نتيجة استخراج النفط والموارد الطبيعية المرتبطة به من باطن الارض بغية استعماله محليا أو لغرض تصديره الى الأسواق العالمية. ويشكل نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة العامة للدولة ويجري توزيعه في الداخل عبر الانفاق العام. وبذلك تكون اقتصادات الريع النفطي تشتمل على محورية النفط الخام وعوائده الريع النفطي. وبذلك تتراجع بقية القطاعات عن المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي .

اقتصاديا، يُعرف الريع النفطي، بأنه ذلك الفرق بين التكلفة الكلية (استكشاف ونتاج وخرن ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في اسواق المستهلك النهائي، بعد طرح تكاليف وارباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة للنفط، ومعبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الانتاج وسعر النفط الخام.^٤

المطلب الثاني: ملامح الريع الاقتصادي النفطي في العراق وآثاره السلبية:

العراق دولة نفطية ويمكك خامس احتياطي للنفط الخام في العالم، ويساهم الريع النفطي في العراق بنسبة كبيرة جدا من الإيرادات المالية المتحصلة لتمويل الموازنة العامة الاتحادية (جدول رقم ١)، كما ان القطاع النفطي يساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي في البلاد . ومع ان الريع يعد من الموارد التي يمكن ان تستغل في زيادة رفاهية الدولة الا ان تأثيره على الاقتصاد يعتمد على مدى اعتماد الاقتصاد عليه، فالدول العربية النفطية، ومن بينها العراق، عرفت خاصة خلال مرحلة السبعينيات من القرن الماضي تزايد ملحوظ في الريع النفطي لكن تلك الزيادة لم تؤدي بها لخلق اقتصاديات قوية ومتنوعة

^١ يصدق هذا على كل الموارد الطبيعية التي تمثل نسبة كبيرة من صادرات الدولة.

^٢ كريم مهدي الحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى، توزيع المكتبة القانونية ، ، ٢٠١١ ، ص٢.

^٣ د. زياد الحافظ أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية ، ندوة الرفاهية الاجتماعية، الإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ت ، ٢

٢٠٠٥، ص ٢.

^٤ لبلع فطيمة ونور الدين حامد،، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٩.

بهيكلها وتعزيز لمساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي، بل على العكس اصبحت تعتمد بشكل كبير على الربح النفطي في تمويل نفقاتها الجارية والاستثمارية واصبحت تُعرف بالاقتصادات الربعية. وكما في العراق، اصبحت الربح النفطي محدد لسياسة الموازنة العامة للدولة واصبح يخطط للإنفاق العام وفقا لتقديرات اسعار النفط ويضع كحد ادنى للسعر في قوانين الموازنة. وكل هذا الاستغلال للربح النفطي دون رؤية مستقبلية تأخذ في عين الاهتمام متطلبات التنمية المستدامة والاجيال القادمة.

جدول (١) نسبة الإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات الفعلية ٢٠١٦ - ٢٠٢٤ (سنوات مختارة)

السنة	النسبة من اجمالي الإيرادات	السنة	النسبة من اجمالي الإيرادات
لغاية تشرين الثاني / ٢٠٢٤	٨٨ %	٢٠١٩	٩٢ %
٢٠٢٣	٩٣ %	٢٠١٨	٩٠ %
٢٠٢٢	٩٥ %	٢٠١٧	٨٥ %
٢٠٢١	٨٩ %	٢٠١٦	٨٢ %
٢٠٢٠	٨٩ %		

المصدر: وزارة المالية، تقارير تنفيذ الموازنة ، [#https://mof.gov.iq/Pages/MOFPublicReports.aspx](https://mof.gov.iq/Pages/MOFPublicReports.aspx)

ويمكننا تأشير العديد من الآثار السلبية للربح النفطي على الاقتصاد:

أ/ اثر الانفاق: يوفر الحصول على المداخل النفطية للدولة امكانية التجديد من اجل كسب رضا الرأي العام ولو كان شكليا. فالحكومة تميل الى الانفاق الجاري والتوظيف المؤقت بشكل اكبر بغية الحصول على نتائج سريعة، وتهتم بالآثار الاستعراضية لذلك على المواطنين وكسب رضاهم. وبذلك فهي لا تولي الاهتمام بالبنى التحتية وتأمين قوى العمل الماهرة والقطاع الخاص المساهم بقوة في الناتج المحلي الاجمالي، ويكون الاهتمام بالدرجة الاساس للإنفاق على مشاريع قصيرة الامد ومشاريع استعراضية يتم تمويلها من المداخل النفطية سهلة المنال.

ب/ اثر الضرائب: تدلل العديد من النتائج العلمية، على ان تراجع الضرائب يؤدي الى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات ومطالبتهم بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. فنظرا لوفرة المداخل النفطية للدولة، فإن المؤسسات المعنية لا تجعل استحصال الضرائب اولوية بالنسبة للحكومة، كما انها لا تسعى الى تنويع مصادر الدخل عبر زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي. ولهذا تكون مساهمة الإيرادات غير النفطية قليلة جدا مقارنة بنظيرتها النفطية. كما ان انخفاض كلفة الحصول على الربح النفطي عبر تصدير النفط مقارنة بالكلف الكبيرة لاستحصال الضرائب تدفع السلطات الى التراخي في تعزيز الإيرادات الضريبية. وهذا يشتمل ضمنا على هدف سياسي وهو ضمان محدودية مسائلة الشعب للدولة بفعل محدودية او حتى انعدام ضغط الضرائب على المواطنين.

ج/ اثر سياسي :

توفر الربيع النفطي الكبير يخدم بشكل كبير منظومة الحكم وتدفعها الى الاستعادة من التجديد الشكلي لنظام الحكم وتقديم التسهيلات المالية والامتيازات. وبذلك تتمكن من الوقوف بوجه التنظيمات المستقلة عن الحكم والساعية للاصلاح، وفي نفس الوقت تنظم انصارها في اطار جهاز الدولة او تشكيل مجاميع شبه مستقلة تأتمر بأمرها. فتشكل المجاميع في الدول الريفية يعد مانعا امام تكوّن المجتمع المدني المستقل عن الحكم وكذلك رأس المال الاجتماعي. وبذلك تكون كل فروع المجتمع المدني مثل الاحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية، مؤسسات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة والمراقبة والتمكين. وبالتالي زج المؤسسات والافراد بالإجراءات الحكومية المعقدة وتوزيع الربيع بين الافراد من اجل الحصول على دعمها وعدم الانجرار الى تشكيل معارضة.

كما وتأخذ التأثيرات مسارات اقتصادية متنوعة تبدأ بضعف الاهتمام بالقطاعات الاخرى حيث يمارس القطاع الريعي (القطاع النفطي في العراق) نوع من اثر الاستبعاد على القطاعات الاخرى نظرا لحيازته على الجزء الاكبر من الاهتمام سياسيا واقتصاديا، كما تستفيد القطاعات الاخرى من ايرادات القطاع الريعي عبر الموازنة وسياسة الانفاق وهذا ما يعيق تلك القطاعات من الاعتماد على قوى ذاتية محركا تعطيتها القدرة على المنافسة في السوق وتزايد مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي. كما تتأثر القطاعات غير الريفية عبر آلية تغير الاسعار النسبية مقارنة بالقطاعات الاجنبية بشكل يؤدي الى تقلص نشاطها ولاسيما عبر تقلص الصادرات منها.^١ وهنا يتضح الامر جليا في الحالة العراقية اذ مساهمة القطاع الريعي (النفطي) في الاقتصاد على مستوى المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وفي ايرادات الموازنة العامة، واستحواده على النسبة الاكبر من تخصيصات الموازنة الاستثمارية واستحواده على الاهتمام السياسي والاقتصادي اسهم في ابعاد القطاعات الاخرى غير الريفية كالزراعة والصناعة وقطاع السياحة والخدمات وغيرها عن الاهتمام، وتوفر الربيع النفطي ساهم في تراجع القطاعات الاخرى كون الحكومات بحاجة الى شرعية انجاز تغطي قسما من تناقص شرعيتها في الانتخابات (شرعية القبول). في حين لو توفرت الارادة السياسية والاقتصادية الداعمة للقطاع الزراعي يمكن ان يكون هو القطاع الريعي الاخر في الاقتصاد العراقي.

يستمد الاقتصاد الريعي جزءا كبيرا من إيراداته المالية من الربيع الخارجي، وعادة ما يكون ذلك في شكل ضرائب على الأرباح أو اتفاقيات تقاسم الإنتاج مع شركات استخراج الهيدروكربونات الأجنبية، وبالتالي، يتم تخفيف الحاجة إلى فرض الضرائب على المواطنين. ونظراً للطبيعة غير المتنوعة نسبياً للاقتصاد العراقي، فإن البلاد بأكملها (بما في ذلك إقليم كردستان) تعتمد على الواردات النفطية. وهناك فرق كبير بين الطلب والإنتاج المحلي للسلع القابلة للتداول في إقليم كردستان. وتمثل صادرات الهيدروكربونات حوالي ٩٥٪ من إجمالي سلة صادرات العراق. من ناحية أخرى، تمثل الواردات حوالي ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالنفط. ويقتصر الإنتاج المحلي على تجارة التجزئة للمنتجات المستوردة والسلع الصغيرة وغيرها من الخدمات. وتصدير السلع المنتجة محلياً محدود للغاية. وهذه سمة نموذجية للاقتصاد الريعي. ويتفاقم الوضع بسبب عدم وجود سياسة جمركية يمكن أن تدعم رواد الأعمال المحليين في منافسة الواردات. وبدون تنمية القطاع الخاص لن يكون من الممكن تنويع مصادر الإيرادات المالية وتحقيق مستوى مقبول من الأمن الاقتصادي.

^١ لبل فطيمة ونور الدين حامد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٥.

المبحث الثاني: الريع النفطي والفساد وانعكاساته على الاصلاح الاقتصادي في العراق

ان استمرار الاعتماد على الإيرادات الريعية افرز مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية ضعيفة ومن ثم أخفقت هذه المؤسسات في تقديم الخدمات الأساسية للمواطن من خلال زيادة فرص التعليم والخبرة وخلق المهارات، كما إن هذه المؤسسات حققت بيروقراطية متضخمة وضعفا في تطبيق وتنفيذ القانون فيما يتعلق بالاصلاحات الاقتصادية ووضعت العراقيل وعملت على عدم إجراء إصلاحات اقتصادية أو اجتماعية حقيقية، فضلا عن شلها التام في الشروع بعملية تنمية شاملة تقود الى تنوع الهياكل الانتاجية للاقتصاد والانتقال به من اقتصاد احادي الجانب الى اقتصاد متنوع الإيرادات.

المطلب الاول: الريع النفطي و الفساد في العراق.

بنية الدولة والمؤسسات في الدولة الريعية تختلف عن نظيراتها في الدول غير الريعية، وهنا يكون الاقتصاد هو المؤثر والمتأثر في تلك البنية. وتتصف هذه البنية بأنها تعاني من اشكاليات عدة تكون ملازمة للريع النفطي وبرزت تلك الاشكاليات هو الفساد. فالاختلالات البنوية في الاقتصاد والتأثير السياسي وانعدام الرؤية في السياسات الاقتصادية جميعها تغذي الفساد، وبنفس الوقت يغذي الفساد تلك الاختلالات - بفعل المال الكثير وغياب الرقابة والمساءلة - ويزيد من دورها في عرقلة التنمية. وبذلك يكون الفساد ابرز الاشكاليات البنوية الملازمة للدولة الريعية.

وفي العراق تتجسد الصورة بشكل اوضح، اذ يؤدي التحالف الضمني بين السلطات الحاكمة والرأسماليين الطفيلين دوراً خطيراً في السيطرة على الجزء الأكبر من الفوائض المالية الريعية على حساب الشعب والمؤسسات لتتحول تلك الدول الى دول تعاني من مظاهر العنف البنوي الخفي وليكون الانجاز فيها مع تعاضم الموارد في أدنى مستوياته وتصبح الدول الريعية تحت رحمة أسعار النفط.

كما ان ابرز الاختلالات البنوية في الدول الريعية هو الاصرار على استغلال الربوع النفطية لمكاسب سياسية (انتخابية و قمع المعارضين والمحتجين). وفي العراق تتجلى الصورة بشكل اوضح، فبعد عامين من الاحتجاجات الواسعة نلاحظ ان الموازنة العامة لسنة ٢٠٢١ لا تتضمن اصلاحات اقتصادية حقيقية تستجيب لمعاناة الشارع المحتج بل زاد فيها الانفاق العام بشقه الجاري على الرغم من تراجع اسعار النفط بعد جائحة كورونا، وذلك لعدم مرونة تخفيض النفقات ولاسيما النفقات التشغيلية الحاكمة. وهذا الاتجاه، وعلى الرغم من تبني الحكومة " الورقة البيضاء " للاصلاح الاقتصادي، الا ان بنية الفساد لا يمكنها ان تسمح بإصلاح سياسات الانفاق العام وتنوع مصادر الدخل واصلاح الخلل الهيكلي والبنوي في الاقتصاد.

الفساد في العراق لا يرتبط ببنية النظام لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣، بل يرتبط بمؤسسات الحكم في عهد النظام السابق. ومع ذلك فقد وفر الريع النفطي حماس اكبر لدى المتنفذين والمتحكمين في المشهد السياسي والاقتصادي لإحداث سرقات وهدار في المال العام، ومما ساعد على ذلك هي آليات تشكيل البنية المؤسسية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، على اساس طائفي ومبدأ المحاصصة والمصالح الحزبية والشخصية، زيادة على انعدام المساءلة والرقابة الداخلية او الخارجية وما تركه النظام السابق. واصبح الفساد وفقا لذلك ظاهرة عامة استشرت.

وما يعزز مساهمة الريع النفطي في الفساد هو التحول الاقتصادي من التخطيط المركزي الى اقتصاد يعتمد على آليات السوق وما رافق - ولازال - من فوضى في التشريعات والانظمة والممارسات الادارية التي شجعت على الفساد. كما ان الكثير من تجارب التحول الاقتصادي تؤكد ان اعتماد اليات السوق كسياسات اقتصادية لا يقلل الفساد، بل قد يكون القطاع الخاص ممارسا

أكبر للفساد وناقلاً له إلى القطاع العام بحكم عدم خضوعه لمراقبة الدولة بشكل كامل. وتحدث الكثير من صفقات الفساد المالي بين القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين وتمنح العمولات والرشاوي ويهدر المال العام.^١ وهذا ما شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ إذ أصبحت صفقات الفساد بين الحكوميين والمقاولين وشركات القطاع الخاص مسألة شائعة وطبيعية وجزء من ثقافة بيئة الأعمال في العراق.

وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى احتلال العراق مركز متقدمة في مؤشر الفساد العالمي، (جدول ٢) وهو بذلك يعد من الدول المتخلفة والدول الهشة والتي تفتقر لآليات الرقابة والشفافية. وهو ما ينعكس سلباً على الكثير من التصنيفات والمؤشرات الاقتصادية العالمية الخاصة بالعراق، كمؤشر شفافية الموازنة المالية في مسح الموازنة المفتوحة، والتصنيف الائتماني للدولة وغيرها من المؤشرات الاجتماعية وغيرها. ويلاحظ من الشكل رقم (١) تصاعد منحى الفساد في العراق في مؤشرات مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية للمدة من ٢٠١٢ - ٢٠٢٤، مما يدل على عدم جدية المؤسسات والسلطات الرقابية في مواجهة الفساد، وتمكن الفاسدين بشكل أكبر أكثر من المال العام.

جدول (٢)، ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي ٢٠٠٥ - ٢٠٢٤ (سنوات مختارة)

السنة	الترتيب	مجموع الدول	مؤشر الفساد*	السنة	الترتيب	مجموع الدول	مؤشر الفساد
2005	137	158	2.2/100	2008	178	180	1.3/100
2007	178	179	1.5/100	2009	176	180	1.5/100
2010	175	178	1.5/100	2012	169	176	18/100
2014	170	175	16/100	2016	166	176	17/100
2018	168	180	18/100	2020	160	180	21/100
2022	157	180	23/100	2024	140	180	23/100

* درجة الدولة هي المستوى المتصور لفساد قطاعها العام على مقياس من (٠) إلى (١٠٠)، حيث (٠) يعني الأكثر فساداً و١٠٠ الأكثر نزاهة.

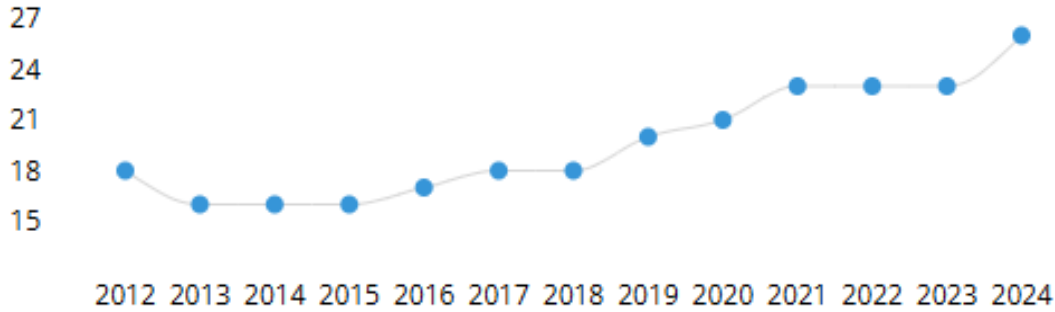
المصدر:

Transparency International: the global coalition against corruption, Corruption Perceptions Index/Iraq, <https://www.transparency.org/en/cpi/2024/index/irq>

^١ د. ميسر قاسم، الانعكاسات الاقتصادية للفساد الإداري والمالي، في مجموعة باحثين: الفساد الإداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٨٩.

شكل (١)

مرتبة العراق في مؤشر الفساد العالمي ٢٠١٢ - ٢٠٢٤



المصدر:

Transparency International: the global coalition against corruption, Corruption Perceptions Index/Iraq, <https://www.transparency.org/en/cpi/2024/index/irq>

ويمكن القول، ان هناك عدة انواع من الفساد السياسي والاقتصادي، فبعض الكتل السياسية تعتمد على المكاتب الاقتصادية التي تفرض على الوزارات التابعة للكتل، ومن خلالها تعتمد هذه المكاتب لاستحصال نسب كبيرة من المشاريع المحالة من قبل الدولة. أما عن النوع الثاني، فيكون من خلال مكاتب الوزارات والمديرين العمامين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وهو ما يجعل من جميع الكتل السياسية متهمة بالضلوع في الفساد، وهناك نوع ثالث من الفساد السياسي الاقتصادي، ويتمثل في الأموال التي تدفع للكتل السياسية مقابل تنصيب الوزراء والمديرين العمامين والمسؤولين من ذوي الدرجات العليا، مقابل عود بالحصول على العقود الحكومية.

المطلب الثاني: الفساد وانعكاساته على فعالية الاصلاحات الاقتصادية في العراق

١/ الاصلاحات الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣: بعد الاحتلال الاميركي للعراق في نيسان ٢٠٠٣، بدأ العراق بتطبيق سياسات وبرامج تهدف الى تحويل اقتصاده المخطط مركزياً الى اقتصاد يعتمد على آليات السوق بهدف الحد من الاختلالات الهيكلية الموروثة من حقبة ما قبل ٢٠٠٣ وانخفاض معدلات النمو وتحسين قيمة العملة وتجاوز ظروف الحروب والحصار الاقتصادي.

وتضمنت الاصلاحات الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد على مختلف المستويات وتقليص الدعم، او تغيير شروطه، ودعم القطاع الخاص، وتحرير الاسعار وغيرها من الاجراءات التي كانت تستهدف التحول نحو اقتصاد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص. وهذا يعني تحول جوهري في النمط الدولي الذي كان سائداً قبل ٢٠٠٣، واستبدالاً للآليات الادارية - السياسية في ادارة الاقتصاد والمجتمع بآليات أخرى تمارس فيها عوامل السوق دوراً حاسماً.

قبل ٢٠٠٣، حصلت بعض الاصلاحات الجزئية ولا ترتقي لأن تكون منهج ومنظومة شاملة من الاصلاحات الهادفة الى التحول نحو آليات السوق، بل جاءت كأجراءات اتخذها النظام الحاكم للتعامل مع ازمات داخلية وخارجية خانقة، لذا نلاحظ ان تلك

الإصلاحات لم تتخذ طابع الشمولية والتدرج في تطبيقها على الرغم من ان العراق كان - كما هو حاليا - يعاني من مديونية كبيرة ومؤشرات اقتصادية كلية متدهورة. كما ان تلك الإصلاحات لم توضع أطر قانونية وتشريعية ومؤسسية إدارية قادرة على بلورة توجه اقتصادي محدد وبما يسهم بتوصيف محدد لطبيعة النظام الاقتصادي السائد آنذاك. وهنا يتضح التأثير السياسي والنظام الحاكم على النظام الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية.

بعد ٢٠٠٣، أصبح موضوع الإصلاحات الاقتصادية حاجة فعلية في ظل التشوهات العديدة للسوق. ونتيجة الحروب والمقاطعة والسياسات الاقتصادية غير المستقرة، والظروف المعيشية المتدهورة والمتغيرات الاقتصادية الدولية، جاءت السياسات المرتبطة بالاحتلال التي كرسست أزمة الاقتصاد العراقي. لذا عملت الإدارات المتعاقبة على السير نحو اصلاح الاقتصاد واعادة هيكلته وتغيير دور الدولة وضع برامج تصحيحية وتحرير السياسات الاقتصادية وللحاق بركب التطور والرفاهية وهو ما اشار اليه الدستور العراقي الدائم بالتوجه نحو اقتصاد السوق مقابل تقليص دور الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية. اذ جاء في المادة ١١٢ / ثانيا " ... الاعتماد على احدث تقنيات السوق ".^١

ان حالة التغيير السياسي فرضت توجهها جديدا على الاقتصاد الا وهو التوجه نحو اقتصاد السوق بعد عقود من التخطيط المركزي، وتوزعت الإصلاحات الاقتصادية في الجزء الأكبر منها على القطاع النقدي والمالي واصدار قرارات حول تحرير التجارة وحرية الاستثمار ومحاولات إعادة هيكلة القطاع العام.^٢

الإصلاحات الاقتصادية التي حصلت بعد التغيير السياسي بفعل الاحتلال الأميركي للعراق والتي جاءت امتزاج للرؤية الأميركية الغير واقعية^٣ وضبابية الرؤية العراقية وعدم ادراكها لأهمية الإصلاح الاقتصادي. فبعد أكثر من عقد من الزمان لم يتم تصحيح السياسات الاقتصادية ولم يتم تجاوز الخلل البنوي في الاقتصاد المتمثل في احادية الإيرادات العامة المعتمدة على الربيع النفطي بدرجة كبيرة، وتزايد معدلات الدين العام، وتضخم القطاع العام وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي شهدت تراجعاً متابياً وفقاً للتطورات الاقتصادية الدولية وتأثيراتها على اسعار النفط.

وحتى على الصعيد المالي والنقدي، بقي العراق محلاً للنفوذ المالي الأميركي المباشر عبر فرض اجراءات النظام الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ووزارة الخزانة الأميركية بدءاً من مزاد العملة، الاداة الرئيسية لتمويل الفساد عبر الفرق بين السعر الرسمي للعملة العراقية والسعر الحقيقي، ومروراً بنظام المنصة الالكترونية وانتهاءً بنظام البنوك المراسلة الدولية الذي جرى اعتماده مع بداية العام ٢٠٢٥.

لم تقتصر الإصلاحات على المرحلة المباشرة بعد الاحتلال الأميركي، بل عملت الحكومات العراقية على وضع استراتيجيات اقتصادية تخص التنمية ودور القطاع الخاص ومكافحة الفقر وغيرها. وصولاً الى عام ٢٠٢١ حيث وضعت الحكومة الورقة

^١ جريدة الوقائع العراقية، دستور جمهورية العراق، العدد ٤٠١٢، ٢٨/ كانون الاول، ٢٠٠٥، ص ٢٤.

^٢ للمزيد حول الإصلاحات الاقتصادية، انظر: د. حسين احمد دخيل، الاطر السياسية لاقتصاديات التحول: دراسة مقارنة مع اشارة الى العراق، دار السنهوري للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٥، ص ص ٣٦٤ - ٣٧٧.

^٣ الادارة الأميركية، ومن خلال سلطة الائتلاف المؤقتة، ركزت على تحرير الاقتصاد والابتعاد عن نمط التخطيط المركزي والتحول دفعة واحدة نحو الاعتماد على آليات السوق وعملت على سن قرارات واوامر تخدم هذا التوجه الى الحد الذي أصبح فيه تحرير الاقتصاد هدف وليس وسيلة للنهوض بالاقتصاد العراقي واستعادت فاعليته محليا ودوليا.

البيضاء للإصلاح الاقتصادي والتي تضمنت العديد من الأهداف الإصلاحية الطموحة، التي يتطلب تحقيقها توفر بيئة ملائمة للإصلاح، وبرامج تنفيذ فعلية لتحقيق الأهداف الإصلاحية. وكان ضمن الأهداف الاستراتيجية لورقة الإصلاح، هدفان رئيسان: الهدف الأول: الشروع في تنفيذ برنامج لمعالجة عجز الموازنة، والتحول نحو استخدام أساليب وآليات في إعداد الموازنات السنوية، تسهم في تحقيق علاقة أفضل بين الإيرادات المخططة والنفقات المخططة، للحد من العجز المخطط، وتوفير مساحة من الوقت تُمكن من تطبيق إصلاحات اقتصادية على المدى المتوسط. الهدف الثاني: تطبيق إصلاحات لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، ووضع الاقتصاد والموازنة على مسار مستدام، لتفعيل دور الموازنة في التنمية المستدامة، وتوليد الدفعة القوية لقطاع الاستثمارات العامة والخاصة، في ضوء الدور الاقتصادي المطلوب للدولة، في التشريع والتنظيم وإدارة الموازنة، بما يحقق الأهداف الأخرى في الأجلين القصير والمتوسط.^١

فرغم كون موازنة ٢٠٢١ تمثل الموازنة الأولى المعنوية بتحقيق هذه الأهداف، إلا أن إيراداتها ونفقاتها المخططة والفعلية، ظلت متوافقة مع المسار الذي اعتادت عليه الموازنات السابقة، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق استعراض بيانات الإيرادات والنفقات المخططة في هذه الموازنة، ومقارنتها بمثيلاتها الفعلية المتحققة في نهاية السنة المالية بعد التنفيذ، انظر جدول رقم (٣).

جدول (٣) الإيرادات والنفقات المخططة في الموازنة الاتحادية ٢٠٢١

النفقات	النفقات المخططة (ترليون دينار)	الإيرادات	الإيرادات المخططة (ترليون دينار)
النفقات الجارية	100.856.139	الإيرادات النفطية	81.171.113
النفقات الرأسمالية	29.136.870	الإيرادات غير النفطية	20.149.029
اجمالي النفقات	129.993.009	اجمالي الإيرادات	101.320.142
العجز المخطط	28.672.867		

المصدر: جريدة الوقائع العراقية، قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١ (الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١) العدد ٤٦٢٥، في ١٢ / ٤ / ٢٠٢١، ص ١-٣: <https://moj.gov.iq/uploaded/4625.pdf> على سعيد القطاع غير النفطي، فقد أكد خبراء صندوق النقد الدولي "أن النمو في القطاع غير النفطي، قد عاد بشكل قوي في العام ٢٠٢٣، مع انحسار التضخم. ويُقدَّر النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، بنسبة (٦%) في العام ٢٠٢٣، بعد انحساره في العام ٢٠٢٢. وقد تراجع التضخم الكلي من المستوى المرتفع الذي بلغه، بنسبة (٧,٥%) في كانون الثاني ٢٠٢٣، إلى (٤%) بحلول نهاية العام نفسه، ليعكس بذلك انخفاض أسعار الأغذية والطاقة على المستوى الدولي، والأثر الذي أحدثته عملية إعادة تقييم سعر العملة العراقية في شباط ٢٠٢٣. ويُتَوَقَّع للحساب الجاري أن يكون قد سجَّل فائضًا بنسبة (٢,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تكون الاحتياطيات الدولية قد ارتفعت إلى (١١٢) مليار دولار أمريكي". وقد أتت هذه التطورات الإيجابية بدعم من عودة عمليات تمويل التجارة إلى مسارها الطبيعي، واستقرار سوق صرف العملات الأجنبية.

١ للمزيد انظر: وزارة المالية العراقية، الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، تشرين الأول ٢٠٢٠، <https://mof.gov.iq/pages/MOFBannerHeadlineDetail.aspx?BannerNewsID=862>

فبعد حدوث بعض الانقطاعات في أعقاب تنفيذ الضوابط الجديدة، لمكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT) على المدفوعات العابرة للحدود في تشرين الثاني ٢٠٢٢، أدى تحسين الامتثال للنظام الجديد، ومبادرات البنك المركزي العراقي لخفض مدة معالجة المعاملات، إلى حدوث تعافٍ في تمويل التجارة في النصف الثاني من العام ٢٠٢٣. وقد ضمن ذلك إمكانية القطاع الخاص في الحصول على العملة الأجنبية بأسعار الرسمية، لأغراض الاستيراد والسفر.^١ وعلى الرغم من ذلك، فإن المالية العامة قد شهدت تراجعًا كبيرًا، بسبب زيادة الإنفاق، وتذبذب الإيرادات النفطية. وقد أكد الخبراء بأن "مركز المالية العامة قد شهد تراجعًا حادًا. فعلى الرغم من عدم تنفيذ الموازنة التوسعية، بسبب تأخر مصادقة البرلمان على الموازنة، إلا أن رصيد المالية العامة قد تراجع، من فائضٍ مقداره (٨,١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٢، إلى عجزٍ مقداره (٣,١%) في العام ٢٠٢٣، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، وزيادة الإنفاق بنسبة (٨) نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب زيادة الرواتب والمعاشات التعاقدية بنسبة (٥) نقاط مئوية، نظرًا إلى أن السلطات العراقية، قد باشرت بالتعيينات على نحو يتماشى مع قانون الموازنة". ويذكر أن اللجنة المالية في مجلس النواب، أكدت يوم الأربعاء ٦ آذار الجاري، أن موازنة العام ٢٠٢٤ ما زالت معطلة، وأن الإنفاق مختصر فقط على رواتب الموظفين.^٢

٢/ الفساد وتقويض الإصلاحات الاقتصادية والتنمية:

في احاطة لوضع العراق امام مجلس الامن الدولي ضمن الاجتماعات الدورية لمناقشة الوضع في العراق في تشرين الاول ٢٠٢٢، اكدت ممثل الامين العام للأمم المتحدة في العراق جنين بلاسختارت " أن الطبقة السياسية والحاكمة في بغداد فشلت حتى الآن في وضع المصلحة الوطنية فوق أي شيء آخر، وجاءت تصريحات المسؤولة الأممية أمام مجلس الأمن الدولي في اجتماعه الدوري لمناقشة الوضع في العراق". وشددت بلاسختارت على أن "الفساد سمة أساسية في الاقتصاد السياسي في العراق، وهو جزء من المعاملات اليومية، وإن ذلك أمر معترف به". كما تحدثت عن قطاع حكومي غير فاعل متضخم يخدم الساسة لا الناس، وقالت: "أن المصالح الحزبية والخاصة تُبعد الموارد عن استثمارات مهمة في التنمية الوطنية". وتؤكد الحكومات العراقية المتعاقبة على لسان رؤساء الحكومة أو المسؤولين التنفيذيين بالفساد في مؤسساتها. وكانت وثيقة استقالة وزير المالية العراقي علي علاوي في آب / ٢٠٢٢ قد كشفت عن بعض ذلك، إذ جاء في نصها "نجحت الحكومة في وضع إستراتيجية جريئة للإصلاح الاقتصادي والإداري، ومع ذلك، فإن الإستراتيجية لم تحقق الأثر المنشود بعد في وقف الانحدار في القدرات الإدارية وفعالية القطاع العام أو في تغيير المحاور الاقتصادية للبلد بشكل جذري". وأضاف "لم تنجح الحكومة في ضبط الفساد ثم الحد منه. الفساد وحش متعدد الرؤوس وقد حفر في السنوات العشرين الماضية جذورًا عميقة في البلاد، لا يمكن السيطرة عليه -فضلا عن اقتلاع جذوره- إذا لم تكن هناك إرادة سياسية وإجماع على القيام بذلك، إذ لا يزال الفساد مستشريًا ومنهاكا وواسع الانتشار".^٣

^١ د. حسين احمد دخيل، انعدام الحوكمة والفساد: أخطار تواجه الاقتصاد العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء، ١٨ اذار ٢٠٢٤:

<https://2h.ae/cVYG>

^٢ د. حسين احمد دخيل، مصدر سبق ذكره.

^٣ نقلًا عن: احمد الدباغ، الفساد يستنزف العراق.. ما حجمه وما دور الحكومة في محاربهته؟، الجزيرة، ١٩/١٠/٢٠٢٢: <https://2h.ae/PGfh>

جانب آخر، وهو انعكاسات الفساد الاقتصادي على جهود التنمية. والفساد الاقتصادي هو سوء إدارة موارد المجتمع من قبل السلطة العامة لتحقيق منفعة خاصة. وبالتالي، فإن الفساد هو إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منفعة خاصة، مما يقوض الثقة، ويضعف الديمقراطية، ويعيق التنمية الاقتصادية، ويفاقم عدم المساواة والفقر والانقسام الاجتماعي. وتصدر هذه الممارسات في الغالب عن أشخاص يشغلون مناصب معينة ويعملون على تسخيرها لخدمة أغراضهم الشخصية وتحقيق منافع خاصة تضر بالمجتمع. وكننتيجة حتمية لذلك، ينشأ الفساد، مما يجعل النشاط الاقتصادي هو السبيل للوصول إلى الجوانب المادية فقط دون الالتفات إلى الجوانب الأخرى التي تكمل البناء الاقتصادي، كالقيم والمبادئ الأخلاقية والروحانية. وبالتالي، فإن استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منفعة خاصة بغرض تحقيق منفعة مادية هو ما يُسبب هدراً للمال العام. وهذا يُسفر عن تداعيات وآثار خطيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة والمجتمع من حيث إهدار الموارد الوطنية وعدم إنفاقها بما يحقق المصلحة العامة. من هنا نستنتج أن الفساد هو إساءة استخدام قادة الدولة لمواردها لتحقيق مكاسب شخصية. ويؤدي ذلك إلى تقويض الثقة، وإضعاف الديمقراطية، وإعاقة التنمية الاقتصادية، مما يزيد من تفاقم عدم المساواة والفقر والانقسام الاجتماعي، وبالتالي إضعاف العدالة الاجتماعية. فهو ينتهك القانون والنظام ويعرقل تحقيقهما، مما يهدد سيادة الدولة ويؤخر تنمية المجتمعات وتقدمها. أي أنه عامل معاكس للتنمية، يستنزف الموارد ويخلق خللاً في البنى الأساسية التي تتطلبها عملية التنمية.^١

وبفعل الفساد والريع النفطي، يتم توجيه موارد الحكومة وإنفاقها نحو مشاريع وأوجه إنفاق يسهل فيها الحصول على الرشاوى وإخفاؤها لصعوبة تحديد أسعارها في السوق. والدولة، التي يستشري فيها الفساد بين مسؤوليها، تزيد من الاستثمار العام في المناطق بناءً على تفضيل المشاريع التي يمكن من خلالها الحصول على رشاوى كبيرة، وليس بناءً على المشاريع التي تحقق الرفاه الاجتماعي للمجتمع.

يجري تيسير الفساد تحت المظلة السياسية في بعض جوانبه من خلال نظام الدرجات الخاصة، وهو النظام الذي تتنافس فيه الأحزاب الحاكمة على تعيين كبار موظفي الخدمة المدنية للإشراف على طرح العطاءات الحكومية، ويعمل هؤلاء الموظفون الرسميون تحت حماية الأحزاب السياسية ويضمنون تدفق الموارد من الوزارات ومؤسسات الدولة إلى رعاتهم. وهذا يعني أن السلطة السياسية تكمن في الأحزاب السياسية والموالين لها. وبالتالي هكذا سلطة سياسية تواجه قيوداً لا تسمح بسن السياسات الإصلاحية التي يصرخون بتأييدهم لها.^٢

الفساد يسبب ضعف مناخ الاستثمار وهروب المستثمرين بسبب طلب المتنفذين الحصول على العمولات وعرقلة عملهم مما يؤثر سلباً على بنية القطاع الاقتصادي وضعف النمو الاقتصادي مما ينعكس على زيادة الفقر والبطالة. كذلك يقود الفساد إلى انتشار اقتصاد الظل، فالشركات الصغيرة في البلدان الفاسدة تتجه إلى تجنب تسجيل أعمالها في سجلات الضرائب. وبالنتيجة، فإن الدخل المتولد من الأعمال يخرج عن الاقتصاد الرسمي.

¹ Dr. Maha Karim Ali, ECONOMIC CORRUPTION AND ITS IMPACT ON THE DIMENSIONS OF DEVELOPMENT, WITH SPECIAL REFERENC TO IRAQ, World Economics & Finance Bulletin(WEFB), Vol. 21, April 2023, P.69.

² توني دوج وريناد منصور، الفساد تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، حزيران ٢٠٢١، ص ٢: <https://2h.ae/EyWz>

يُعد الفساد الاقتصادي أحد أبرز التحديات في العراق، ويمتد الفساد من أعلى سلطة في الدولة إلى مراكز الشرطة ومراكز توزيع المواد الغذائية في كل بلدة صغيرة. وبالتالي، فإن اتساع نطاق الفساد يُقوّض المساعي العامة والخاصة لتحقيق حياة أفضل للمواطن العراقي، وقد اتخذ أشكالاً وأنواعاً متعددة من هدر المال العام. وقد أعاق ذلك عملية التنمية من خلال المؤسسات الحكومية الفارغة، والبنية التحتية المتهاكلة، والقطاع العام غير الكفؤ للنهوض بواقع التنمية ومتطلباتها. كما اتخذت عملية هدر المال العام أشكالاً أخرى من الفساد على أيدي أعلى مستويات الدولة، متمثلة في (الرشوة، والتوسع في القطاع العام، والاحتيايل في العقود، والمحسوبية، وتوسع نظام الدرجات الخاصة). وقد أشارت العديد من التقارير المحلية والدولية الى حجم الفساد والأموال التي تُستنزف من الموازنة الدولية.

الخاتمة والتوصيات: يمكن القول مما تقدم ان الفساد بكل انواعه هو ملازم للريع النفطي في العراق ولاسيما مع عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي وضعف سيادة القانون وعدم احتكار الدولة لقوة الاكراه الشرعي. فالإيرادات النفطية المضمونة والسهلة الحصول عليها تشكل حافزاً للفاستدين لاستغلالها بصورٍ شتى حتى وصلت الى ان صنع السياسات الاقتصادية للدولة اصبح يتماهى مع مصالح الفاستدين والمصالح الحزبية والسياسية (الانتخابية) الذين يريدون ديمومة منظومة الحكم بالاعتماد على الريع النفطي المضمون في الامدين القريب والمتوسط.

وبذلك اصبح الفساد في العراق مسألة تدبير حكومي بالدرجة الاساس، وبملازمته للريع النفطي، اصبح مسألة فشل للمؤسسات في اداء مهمتها، فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار للعلميات التنافسية وتعرقل الاجراءات المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والاقتصادي. كذلك يتضح من الحالة العراقية، انه كلما كانت القوى السياسية والاقتصادية منغلقة على نفسها وخارج المؤسسات والنظام، كلما كان الارجح ان يتفشى الفساد وتفشل جهود الاصلاحات الاقتصادية بفعل تقويض الفساد للمؤسسات وصنع السياسات العامة. فالفساد عنصر تقويض اقتصادي فهو يحول الإيرادات لغير احتياجاتها الاساسية كأن تكون في خدمة السياسيين والمتحكمين بنظام الحكم، ويخفض من الإيرادات الغير نفطية، ويزيد تكاليف العقود ويشوه السياسات ويجعلها غير ذات هدف مرحلي او استراتيجي.

كل ذلك قاد الى اعتماد الصيغ التوافقية في الاداء السياسي والاقتصادي وتوظيف اغلب القوى السياسية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف سياسية آنية وقصيرة المدى. وبالنتيجة لم تتمكن الدولة الجديدة من اجراء اصلاحات اقتصادية حقيقية والتأسيس لعلمية انتقال اقتصادي ناجحة، واستمرت الدولة هي الخالق الرئيس لفرص العمل والمقدم الرئيس للخدمات وارتفاع وتيرة الانفاق العام وفقاً لذلك.

التوصيات:

- ينبغي ان تكون الفلسفة السياسية والاقتصادية للدولة أكثر وضوحاً ومباشرة في اهدافها. فالخلل البنوي في الاقتصاد (الريع النفطي) يعود في جزء كبير منه الى عدم وضوح الرؤية لدى صناع السياسات في العراق، وما هو الاقتصاد المطلوب الوصول اليه لضمان اكبر قدر من الرفاهية والتنمية. ولا بد من فك الارتباط بين الريع النفطي والمصالح السياسية والحزبية. وتحييد الاخيرة عن بنية الدولة المؤسساتية والتنظيمية.
- الفساد وخلل البنية التنظيمية والقانونية لاتزال جميعها تتحكم بمنظومة الحكم، وبرز مغذي لها هو الريع وضمان الحصول عليه، وينبغي العمل عليها دفعه واحدة لتفكيك مشكلة الريع النفطي وارتباطه بالأداء المؤسساتي.

- لابد من استراتيجية بعيدة الامد باتجاه الاستثمار في ايرادات الربيع النفطي، في القطاعات الاخرى وتنويع موارد الدخل القومي عبر استحداث صناعات سيادية، واقامة شركات مع اخرى.
- الاصلاحات الاقتصادية التدريجية مهمة، ليس فقط على الصعيدين النقدي والمالي والشمول المالي وتطوير اساليب الدفع الالكتروني. نحن بحاجة الى اجراءات اكثر عمقا واكثر استراتيجية من ذلك ومنها تحديث النظام المصرفي.
- ابعاد تأثير القوى السياسية على المؤسسات الرقابية والمحاسبية فيما يخص متابعة حركة المال العام وتصحيح الهدر والاختلاس.
- سيادة القانون وفرض الدولة هيمنتها على كامل اقليم الدولة عبر المؤسسات والقوانين والادوات الامنية والسياسية والاقتصادية لضمان وحدة السياسات ونجاحها عبر الاداء المؤسساتي.
- هنالك حاجة الى اجراء اصلاحات هيكلية واسعة، لتعزيز تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي. يحتاج العراق الى رفع معدلات النمو في القطاع غير النفطي، وبشكل مستدام لاستيعاب القوى العاملة التي تتزايد أعدادها بشكل سريع، وإلى زيادة الصادرات غير النفطية والإيرادات الحكومية.

قائمة المصادر:

الكتب:

حازم النبلاوي، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.

حسين احمد دخيل، الاطر السياسية لاقتصاديات التحول: دراسة مقارنة مع اشارة الى العراق، دار السنهوري للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٥.

زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية ، ندوة الرفاهية الاجتماعية، الإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

سلام كاظم شاني، دور الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريفية (تجارب دول مختارة)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٧.

كريم مهدي الحسنوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى، توزيع المكتبة القانونية ، ، ٢٠١١.

مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق: الدولة الريفية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠.

ميسر قاسم، الانعكاسات الاقتصادية للفساد الاداري والمالي، في مجموعة باحثين: الفساد الاداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات/ الشعبة الإحصائية، دراسات في الأساليب، معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، السلسلة ولو، العدد ٦٧، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧
<https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9-->

الوثائق الحكومية:

وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، دستور جمهورية العراق، العدد ٤٠١٢، ٢٨/ كانون الاول، ٢٠٠٥.

وزارة المالية العراقية، الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، تشرين الأول ٢٠٢٠:

<https://2h.ae/jTlk>

الابحاث والدراسات والمقالات:

لبعل فطيمة ونور الدين حامد، استراتيجيات ادارة الربح النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠١٥:

<https://asjp.cerist.dz/en/article/77285>

توني دوج وريناد منصور، الفساد تحت المظلة السياسية وعوائق الاصلاح في العراق برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا، المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، حزيران ٢٠٢١: <https://2h.ae/EyWz>

محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي "المفهوم والاشكالية"، الحوار المتمدن، العدد ٣٦٣٧، ٢٠١٢:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122>

حسين احمد دخيل، انعدام الحوكمة والفساد: أخطار تواجه الاقتصاد العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء، ١٨

اذار ٢٠٢٤: <https://2h.ae/cVYG>

احمد الدباغ، الفساد يستنزف العراق.. ما حجمه وما دور الحكومة في محاربته؟، الجزيرة، ١٩/١٠/٢٠٢٢:

<https://2h.ae/PGfh>

المصادر الاجنبية:

Dr. Maha Karim Ali, ECONOMIC CORRUPTION AND ITS IMPACT ON THE DIMENSIONS OF DEVELOPMENT, WITH SPECIAL REFERENC TO IRAQ, World Economics & Finance Bulletin(WEFB), Vol. 21, April 2023.

Beth Stratford, Rival definitions of economic rent: historical origins and normative implications, Routledge Taylor & Francis Group, NEW POLITICAL ECONOMY, VOL.28, 2023.

<https://2h.ae/iKAB>